ملتقى دولي

الملتقى الدولي حول العولمة و التنمية : عوالم الأمس و عوالم الغد ؟
ينظم في كلية العلوم الإقتصادية و التسيير بسيدي عاشور (عنابة) بالتعاون مع المخبر الفرنسي بباريس "سيديماس"
يومي الاثنين 10 و الثلاثاء 11 من شهر سمتمبر 2007.

المضمون

تدور منذ مدة طويلة نقاشات عديدة حول فهم تنمية رشيدة ومنصفة ومعقولة في محيط اقتصاد معولم (البدائل الاقتصادية والتحولات التنسيقية والنظامية....إلى أخره)
لم يحترم النظام الاقتصادي الدولي الجديد -الذي تم فرضه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية- في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين تحت تسمية العولمة أيا من وعوده المبدئية.
هذه الوعود تتمحور حول المحاور الآتي ذكرها:
1-التأكد من أفضل شروط المعيشة لمجموع سكان المعمورة تبعا لتوزيع أكثر عدلا وإنصافا لثمار التقدم والتكنولوجيات الجديدة؛
2-إقامة سلم دائم؛ كفيل بوضع حد للصراعات المفجعة التي تبرز بين الحين والآخر؛
3-تقوية وتوسيع أسس النظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في العالم؛

للأسف، وبدل تجسيد هذه الجنة الموعودة؛ فان هذا النظام المعولم الحالي مجازا قد عرف بزيادة تراكمية للآثار المتعددة والأكثر تشاؤمية؛ وهذه أدت بدورها إلى تدهور وتثبيط في فعالية الجزء الأكبر من سكان الكرة الأرضية، كما أدى النظام إلى إقصاء وتهميش اغلب البلدان السائرة في طور النمو من الاستفادة من الثروة المتزايدة للكون؛ وهذا ما ألغى وأبطل مفعول الحقوق التقليدية لعنصر العمل واحدا واحدا، وأخيرا شجع الحروب والإرهاب؛ مما زاد في تفاقم انكماش الحريات الإنسانية.
تبعا للعديد من اللقاءات والمؤتمرات العلمية والملتقيات، التي عايشناها في الجزائر، نستطيع القول، انه تولد لدينا اعتقاد راسخ وقاسم مشترك بأننا نعيش حقيقة وفعليا حقبة حرجة من حقبات التحولات العميقة على الصعيد الكوني.
تطور العالم المعاصر والتبعية القطرية
العالم يتطور بوتيرة متسارعة أكثر فأكثر- من يوم لآخر- وهذا هو التحول في حد ذاته ؛ بحيث كان هذا الأخير وفق شكل تجميعي ومتجانس ومتواتر ، و كذلك متعدد الأشكال اجتماعيا ،ومعقدا اقتصاديا وسياسيا، ومن ناحية أخرى أكثر صعوبة من جانب تسييره

كان من الواجب وضع ترنيمات ونغمات الليبيرالية- التي يحاول البعض إقناعنا بها- موضع وضوح وتبيان لمعرفة موضوعية للأوراق الرابحة ووسائل النجاح والخيرات، وهل يمكن لنا أن نؤكد مع لامبير دونيس كلير (1993)بأنه" إذا ما قمنا بنشر وتوزيع التطور التقني والرفاهية والازدهار في إطار العولمة والعلاقات الاقتصادية الدولية؛ التي تخدم وتقدم إلى المؤسسات الأكثر فاعلية ومردودية في أحسن الحظوظ؛ فان ذلك سيؤدي إلى الولوج في الاقتصاديات السلمية في السوق العالمية"لقد كان الأمر هذا واضحا - من خلال بروز الاقتصاديات الاسياوية- منذ سنوات التسعينيات والتي كانت من أحسن الدلائل.

مهما يكن من أمر، فان العولمة الحالية لم يكن لها منذ البداية مضمونا واضحا ومحددا ،بل بالعكس فقد قدمت تحت إطار غير بريء ، وتجلى ذلك وبكل بساطة من خلال تبرير إقامة حرية المبادلات التي تتطلبها التكنولوجيات الجديدة.

وعليه ،يكون من الأفضل ومن الأفيد تركيز جزء من البحث في هذا الملتقى على الأحداث والوقائع، التي تلت الفترة الأولى هذه من اللارادة في عملية العولمة السارية المفعول. وأكثر دقة فانه من اللائق بنا أن نعود نحو هذه القرارات ؛ والتي أضافت تدريجيا إلى عربة العولمة هذه المفاهيم التي جعلتها غير عادلة وغير إنسانية ومثيرة للاستفزازات.

ومن جهة أخرى، فان التقصي والبحث هكذا، يمكن أن يؤدي إلى نزع الطابع غير الحر للعولمة الحالية وهذا كفيل بفهم كيفية استبعاد التفسيرات الساذجة لمعارضتها تبعا لطبيعتها التي يمكن مجازا اعتبارها ذات اتجاه وحيد، غير ممكن تفاديه، والذي له دوما أياد خفية....الخ

لاحظنا من جانب الأهمية،انه من القوة والفاعلية ، استخلاص مفاهيم العولمة الحالية، التي تتجلى بكونها ليست وإطلاقا من أصول كمالية أو ربوبية أو مطلقة أو روحانية؛ ولكنها في المقابل نابعة من الإرادة الإنسانية؛ كون الطريق سيكون مفتوحا لكل نمط من أنماط الإجراءات الممكن تعبئتها للمساهمة في تحسنها.

احد رؤساء الحكومات السابقة في الجزائر، صرح مستهدفا العولمة بالقول :"إننا إذا ما واصلنا وتابعنا نفس التصرفات والسلوكات بنفس الوسائل ؛ فانه يجب انتظار نفس النتائج ("انظر:جريدة الوطن اوت2006)، في مقابل هذا النوع او النمط من العولمة الاقتصادية، هل نستطيع التأكيد على أن التنمية تمر بحتمية أو بالضرورة ولوحدها وفق الحدث الاقتصادي؟

إذن سوف يركز الملتقى في الجزائر حول موضوع او موضوعين مهمين، واللذين يكونان صلب الورشتين، خلال الافتتاح والاختتام.

أ- أسباب وتأثيرات العولمة على البلد النامية

أ1- الاختيارات الكبرى لهذه العولمة

***التيار النيوليبيرالي المتطرف الذي يصل إلى شروط ترجيحية وتغليبية من خلال النظام الراسخ : "دعه يمر-دعه يعمل"**

***إدراك الفرق وتمييز الحركة الحرة والتي هي مخصصة على وجه الخصوص لعنصر الرأسمال، وليس إطلاقا عنصر العمل**

***إضعاف الدولة-الأمة وإحلال السياسات الاقتصادية الكلية ما فوق الوطنية محل السياسات الوطنية**

***رفض دور تدخل الدولة في الاقتصاد والذي هو معطى مجازا لعصمة ويقينية السوق(انظر اليد الخفية)**

***التقليل من كل إشكالية تخص جهد التنمية الاقتصادية للبلدان السائرة في طريق النمو بالنظر إلى أن الإنتاج غير المشروط على التجارة الدولية هو الضامن الوحيد لذلك حسب الليبيراليين الجدد وتقريبا يضمن تلقائيا التقارب والإجماع.**

***الأخذ بعين الاعتبار وفقط مفهوم تكلفة الأجر، وليس مفهوم الطلب الفعال**

***التفضيل الجامح لكل شكل من أشكال التوازن على حساب النمو بوتائر أكثر سرعة..مضرة..**

***تراجع تزايد التعريفة الضريبية، والتي هي أصلا من اجل حل الدولة الحمائية**

***جهد عولمة-ليس فقط السياسات الاقتصادية الكلية؛ ولكن كذلك الثقافات ونمط الحياة وخاصة عولمتها بمعنى امركتها بشكل تفضيلي وبامتياز**

أ2-النتائج:

2-1احتدام واشتداد اللامساواة بكل الأشكال وفي كل المجالات والتي هي بدون سابق تاريخي

-اللامساواة المتزايدة وغير الطبيعية في إطار وظيفة دالة الإنتاج "كوب-دوجلاس" بين نصيب الأجور والأرباح والتي كانت من بعيد قد تجاوزت النقطة الحرجة.

-اللامساواة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة المقاسة والملاحظة تحت العديد من المفاهيم والطروحات: التخفيض في الزمن لنصيب الصادرات للبلدان الفقيرة في الصادرات الإجمالية تدهور مطلق--(مستوى المعيشة) لعدد معتبر من البلدان في طريق النمو:الفجوة المتفاقمة والخطيرة بين المداخيل المتوسطة لكل ساكن للبلدان الغنية والفقيرة

-اللامساواة غير المراقبة داخل الاقتصاديات الوطنية المقاسة اعتياديا بمساعدة معامل جيني

-الفجوة المتفاقمة بين إنتاجية العمل والأجرة الحقيقية

2.2-التسوية التمهيدية نحو الأسفل للأجور على المستوى العالمي عبر لاحصر ولا تمركز المؤسسات وخاصة تهديد اللاتمركز والذي ينظر إليه انه حجة لأجل إقناع العمال على الاستسلام. وترك حقوقهم تجاه العمل وقبول أداء ساعات إضافية بدون زيادة في مكافآتهم

2-3تشجيع العمل غير الرسمي عبر غياب سياسة للهجرة وبامتياز في الإطار الأوروبي وإذن مهاجرون غير شرعيين بدون متطلبات ، والذين سوف يخفضون من المستوى العام للأجور ، التشجيع في الحقيقة للشروط أين يكون العرض يتجاوز دوما الطلب على العمل.

2-4-تسامح وعفو القوانين من نمط بولكستاين في داخل أوروبا ولكنها تؤثر على سوق العمل –على المستوى الوطني والعالمي

2-5- تشجيع الإرهاب والذي يجب أن يترجم كرد فعل عال ضد العولمة الجارية

وفي هذا الإطار، فان الباحثين الجامعيين يسالون ويستجوبون فرديا وجماعيا للقيام بمباشرة دراسات وتحاليل للوضعيات واقتراح نماذج نظرية للإجابات والردود، والتي تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات تناقضات واختلالات الأنظمة الحالية ،والتي لم تؤد إلا إلى خلق مختلف أشكال اللامساواة في الداخل-الوطنية- و/أو الدولية.

ب)الضرورة المستعجلة لتعديل هذه العولمة

ليس فقط ردود الأفعال المتعددة ،والتي هي دوما عارمة وعنيفة أن تكون العولمة الحالية في طريق الاستفزاز ، ولكن كذلك وخاصة الأخطار والاختلالات الاقتصادية الكلية- التي هي أكثر فأكثر من هذه وهي تعيش، فهي تتطلب إذن مراجعة مستعجلة لأسسها.

وفي نهاية المطاف، فان مفهوم اللامساواة في التنمية عبر العالم واشتداد حدتها مع العولمة ورهاناتها تمثل في أيامنا هذه مركز ثقل ومركز اهتمام مهم، بحيث أن ما من قمة عالمية للبلدان الأكثر غنى يراد إقامتها؛ دون أن تكون هناك مظاهرات شعبية موجهة للتصدي لها وإحباطها.

ونجد ذلك في:المضادون للعولمة ،الخضر، الاشتراكيون ،الجمعيات المختلفة، هذه المنظمات تتساءل بقلق عن مستقبل كوكبنا و عن عدم قدرة الحكومات المتتابعة ، لتقوم بمجابهة كل التحديات للتنمية المستديمة والعادلة للأمم.

هل يمكن أن تصبح السياسات الاقتصادية واستقلاليتها النسبية غير مكيفة مع المحيط الحالي؟ الاقتصاد السياسي الذي ولد في الواقع من آلام المجتمعات البائسة في الغرب- في القرن ال19- هل يمكن القول أن هذه المجتمعات قد تجاوزها الحدث نفسه من خلال تفتح المجتمعات الغربية؟

إذن عوالم الأمس وعوالم اليوم ،عن أي اقتصاد أو عن أي مجتمع نريد في نهاية المطاف القيام بالنقاش؟

هذا البحث الذي نريد أن يكون علميا ، يندرج ويسجل بالتحديد في المحيط الثالوثي للعولمة الحالية للاقتصاد، هناك سياسات اقتصادية وضعت موضع التطبيق في الكثير من أرجاء العالم للاستجابة وكذا لتنمية الأمم التي تأمل أن تكون مستديمة ومنصفة وعادلة أو في كلمة واحدة"رشيدة" وعقلانية.

وعليه، فانه يجب أن يكون واضحا أن هناك سعيا لإقامة نظام دولي والذي تكون له آثار ونتائج فعالة ومستديمة بدل استهداف بلوغ أوج اللامساواة في العالم كما يراد له أن يكون. ولكي لا يستطيع ضمان الإجراءات الخاصة لكي يجابه الفقر والجوع ،وهو يرفض مساعدة البلاد الفقيرة -رغم الثروات العالمية التي تتضاعف- وهو يطالب بتحرير التجارة الدولية. بينما وفي نفس الوقت فانه يمنع بواسطة سلوكه الحمائي البلدان الفقيرة عن كل إمكانية للاستفادة من مزاياها المقارنة الهزيلة –انظر ما يحدث في المنظمة العالمية للتجارة- دعم الخدمات الفلاحية من طرف البلدان الغنية...الخ وهو يطبق في كل مكان السياسات أحادية الجانب على حساب البلدان الأكثر فقرا وحرمانا .إن نظاما مماثلا كهذا، يجب وبقوة أن يجد تاريخا محددا-بمعنى : يتعين السعي إلى إنهائه.

وهذا التاريخ المحدد لإنهائه، أو آخر اجل للعولمة الحالية يمكن أن يصل إلى وضعيتين وفق أراء متناقضة.

ب1- إنقاذ العولمة من خلال جعلها أكثر فعالية –أكثر صدقا وإخلاصا-

نظرا لكون العولمة الحالية ليست بكل تأكيد اتجاها وحيدا، فان إنقاذها يجب أن يمر عبر تحسين هوامشها الواسعة،هذا الجهد يمكن أن يوجه نحو ثلاث اتجاهات سواء:

1-1تلك التي تحاول عكس الوضعية غير الملائمة، و التي يوجد فيها عامل العمل تبعا لإحلاله عبر التكنولوجيات الجديدة، ولكن كذلك نتيجة وبسبب الاقتصاديات الكبيرة لآسيا التي أغرقت السوق العالمية للعمل. لذا يجب القيام بإجراءات من شانها التخفيف من الاختلال بين عرض وطلب العمل ،وهذه الإجراءات لا يمكن أن تكون شيئا آخر، إلا بعد تلك القفزة الموجهة نحو جهد

تخفيض سيطرة العرض فان عبارة :الزبون ملك قد تبخرت مع الوقت ، وأصبحت غير طبيعية، وبدون شك هل يمكن أن تحل محلها شيء آخر ، مثل: العامل-ملك؟رغم أن الإجراءات المتخذة اعتياديا خلال السنوات الأخيرة هي في الأساس عكس ما نقول به.

المشكل يصبح إذن البحث كذلك عن إمكانية المحاكاة والتماثل في المصالح بين الشمال والجنوب في أوروبا هذه القارة المشكلة من البلدان الأكثر غنى في الكرة الأرضية، هناك العمل ذو الوقت الجزئي العمل المؤقت ، العقود ذات المدة المحددة - وهي تخص اليوم 20 % من السكان النشيطين- كما ان هناك: العمل المؤقت والظرفي والذي يعرف بالتقطع في أزمة التناوب ،وقد أصبح ترياق عدم القدرة على خلق مناصب الشغل الجديدة منتجة وحقيقية بمثابة الأمر الواقع، وعليه فان الأمر يتعلق بلاديمومة مزيفة ومفتعلة لأنها سوف تدوم وتتأبد مع الوقت.

الجزائر ليست بمعزل عن باقي العالم ، لذا فقد وظفت هذه السنوات الأخيرة الآلاف من الجامعيين تحت طائلة هذا الشكل من الأشكال الجديدة لعقود العمل: عمل ما قبل الشغل ، عمل المشاركة ، عمل العقد...الخ وبواقع مكافأة اجرية بأقل من 6000دج لكل شهر عمل بالتمام.

والمسالة هنا جد ذكية ، فهي مسالة يراد من ورائها سحب حق الكلام والتعبير من المواطن،حتى لا يتجرا بالتصريح على انه: بطال-طالما ان أحسن من يقايضه يعيش في الظرف العابر والإقصاء.

2-1 هناك من يحاول انجاز إعادة توزيع للمداخيل والثروات ، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي لأجل محاولة تقليل اللامساواة العديدة الملاحظة والمؤكدة.لاستخدامها في كل الأهداف الضرورية ، ومن بينها: الضرائب التصاعدية، الأجر الأدنى ، الأجر غير المباشر... ،إقامة الدولة الحمائية، ...الخ وهذه الأمور كلها نابعةمن نجاعة فكرة الاستقرار النقدي المبحوث عنه بأي ثمن.

ولكن لماذا يجب وبدون تضييع للوقت السعي قدما لتخفيض الفقر بأقصى سرعة؟

السؤال يسقط بضربة واحدة ،عندما نعلم أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية قد خفت سرعته كذلك عام2006 ليسقط إلى 5.9% مقابل6.8% سنة2005 -هذا ما أبرزه تقرير البنك العالمي- حول آفاق الاقتصاد العالمي لسنة2006، والذي يقدر معدل نمو أقصى 5.7% عام2006 للبلدان السائرة في طريق النمو، إن في هذا الأمر تناقضا ولغزا بخصوص نوع النمو الواجب تحقيقه- خاصة في بلدان العالم الثالث.

تبعا لذلك، يصبح من غير المجدي طلب: لماذا أهداف الألفية قد خصصت في مكانها وفي أي محيط تم قبضها ؟.الإشكالية التي تنتج تخص وبدون شك مدى ملاءمتها وعلاقتها بالموضوع سواء من جانب وجهة النظر –بمعنى من وجهة تحقيقها على الميدان-أو سواء من وجهة نظر معيارية؛ بمعنى أسلوب وطريقة البحث المتبناة- بدون شك هنا كذلك، فان المسالة تصبح في معرفة ما إذا كان يوجد بالفعل متغير مشترك لكل بلدان العالم وهنا يطرح الأمر- سواء من وجهة نظر التخلف أو من وجهة نظر التنمية - ولكن كيف يجب أن تكون هذه المسالة؟ وأين تكمن إذن الفضيحة؟

3-1 أخيرا، تلك التي تحاول إقامة شروط المساواة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة بين البلدان القوية والبلدان المهيمن عليها ، بين الاقتصاديات الغنية والاقتصاديات الفقيرة مع استبعاد كل شك وريبة في استغلال البلدان المهيمن عليها من طرف البلاد القوية، ولكن كذلك عبر الابتعاد عن روح أو كل روح للتعالي والكبرياء والأبوية الحقيرة والنفاق بالخصوص. ففي هذا المجال تكون التجارب والمعطيات دوما مؤلمة،وهذا ما أكده التقرير الاقتصادي حول* إفريقيا 2004 *الذي حلل فشل مفاوضات الدوحة وضرورة طرح شامل في مجال التنمية للعالم ،التي

تعمل على تخفيض الفقر ،ويدل على أن إدماج ناجح في الاقتصاد العالمي يرتكز على: يد العمل المثقفة"المدربة" وان تتمتع بأحسن صحة؛ وهذا لن يتحقق إلا بفعل الحاكمية الاقتصادية والسياسة المتطورة والمسطرة وهياكل ذات نوعية حسنة.

ب2- <u>لا يمكن إنقاذها:تبديل النظام الاقتصادي الدولي</u>

على أساس المؤشرات والقياسات المتعددة ، فانه يبدو أن بقاء الأشياء على حالها ceteris paribus أصبح موضع ريبة .فان العولمة أو العولمات السابقة- بمعنى الرجوع إلى الحمائية- وهذه الأخيرة كانت عبر الأزمنة متواجدة مع التبادلية الحرة، ولكن مع دخول الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الأمر قد أصبح شيئا فشيئا منطوقا ومصرحا به في محيط كهذا . وفي كل أرجاء العالم ، فان كل السلطات العمومية تكون مطالبة بتشجيع لسياساتها الاقتصادية الرامية الى التكيف مثل: الخوصصة-خوصصة الممتلكات- ، حرية تداول السلع والخدمات، حرية حركة رؤوس الأموال، حرية بين ما ذكر.

وهذا ما يتطلب ويستلزم بالفعل * الحكم الراشد* سواء ذلك الخاص بالدول أو المؤسسات التي هي تحت وصايتها، ولا يتعلق الأمر فقط بمسالة رؤوس الأموال أو الكفاءات والمعارف . إن تقييم المهارات والكفاءات والمصارف ضرورية حقيقة، ولكنها لا تكفي ، ويجب أن تذهب المناقشات بعيدا وأكثر عمقا.

قدرات الجزائر وتحديات العولمة محليا وعالميا*فعالية الحكم الراشد*

المشكلة اليوم، أننا وصلنا في الجزائر خاصة إلى عمق الورطة أو الهاوية ،وبأنه من اللائق وبكل إخلاص تبني ضرورة الخروج في اقرب وقت ممكن منها؛ إلا أننا لم نعرف كيفية تخصيص الوسائل لانجاز هذا الهدف . إذا كان النظام قد فشل، فإننا لم نجد نظاما آخر لأجل الاستبدال أو انه لا توجد لدينا الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك.

بخصوص الوسائل، يجب أن نوضح بأنه خلافا للادعاءات والمزاعم التي سمعناها حتى الآن من أن الجزائر ليست فقيرة. الجزائر ليست إذن فقيرة ، ولكنها مريضة -خاصة المرض الهولندي- وهذا المرض ليس أجنبيا وهناك الكثيرون من يرى ويفكر انه :"في الوقت الذي تزداد فيه الدولة ثراء وغنى، فان الشعب يفقر"

هل في الأخير وفقط يبقى التفكير منصبا على سحر ريع البرميل ، وهل هذا هو اهتمام مسيري الاقتصاد الوطني؟ ألا توجد بدائل أخرى؟

يلاحظ تبعا لما ذكر آنفا ، إن استمرار الدولة الجزائرية في الارتكاز والاستراحة على صادرات النفط باعتبارها المصدر الوحيد للعملات الصعبة للبلاد ، قد جعل من قطاع السياحة قطاعا غير مستغل وغير مكتشف لأغراض زيادة الثروة خارج قطاع المحروقات، ضف إلى ذلك عناصر أخرى.

دون أن نريد إرهاقا كثيرا للسياسة الاقتصادية ، فإننا نفترض انه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا- يوجد حقيقة تطور في المجتمع وفي بنية الاقتصاد الجزائري،وكدليل ننظر فقط للإحصائيات الأخيرة.

ولكن هذا يبقى غير كاف ؛ تبعا للقدرات الموجودة والاحتياجات التي يعبر عنها يوميا في السوق وخاصة في نظر التحديات التي تنتظرها في آفاق سنوات2015-2020

وهذه هي مجموعة من المساءلات التي يمكن أن تضاف إلى إشكالية ملتقى كهذا، دون أن نكون مجبرين على اعتبار القائمة وكأنها شاملة ومستنفذة وباستيعاب كلي.

1-التخفيض العالمي للفقر والبطالة- حالة المغرب العربي والجزائر، فان نقطة الانعطاف ستكون موضوعة على أساس مدى اعتماد الجزائر على التنافسية في النشاط السياحي، هل لها دور مهم يجب أن تلعبه، ما هو ، لماذا، وكيف؟

1-1- لصالح من يؤول تزايد التنافسية ، طالما أن هناك عددا مضيقا شيئا فشيئا يجني ثماره؟

1-2-ما هي حقيقة مضمون هذه التنافسية وكيف هي متبعة؟ من هم ضحاياها؟

1-3-ما هو دور التنافسية في نطاق الكارتلات.....الخ

1-4-من هم المستفيدون الحاليون من زيادة الإنتاجية؟

1-5-نحو البحث عن تعظيم الربح بإجراءات إنسانية

2- الكفاح ضد وضعية سوء الحاكمية أو تفشي الرشوة ، أو سوء الرشادة في محيط للعولمة، كيف يتم حصر اللامسؤوليات ومحاربة اللاعقلانيات؟

***نحو جهد التخفيض التدريجي للرشوة والأشكال المعاصرة للرق والعبودية والاستعمار وكذلك الجنات الضريبية**

***نحو عالم اقل لا مساواة MOINS INEGAL**

3-تصور وتعريف سياسة اقتصادية للتضامن، هل يمكن تصورها؟و هل يمكن إدراكها بعقلانية؟

***من خلال حالة الجزائر خاصة والمغرب العربي عموما، هل توجد خطوة مشتركة واجبة الإتباع؟**

***هل يجب المرور عبر إعادة تعريف للاقتصاد السياسي لغاية الوصول أولا بأول إلى إدراك حقيقي، أو هل يتعلق الأمر بمراجعة طريقة تدريسه الحالية؟**

4-فرصة خلق مرصد للعولمة على مستويات دولية ووطنية، هل يمكن القيام بيها؟ ما هي آفاق المستقبل؟

***هل يمكن بناء نظام تضامن عالمي فعال؟ اقتصاد للطاقة خال من الأنانية ،هل هو ممكن؟**

كانت هذه هي التساؤلات التي تسمح لنا بإيجاد تفكير علمي مفتوح لكل الأطراف الفاعلة في المجتمع الجزائري-بالخصوص- والعالم النامي بصفة عامة.

تنظيم الملتقى

رئيس المشروع الأول : الدكتور السعيد بومنجل من كلية العلوم الإقتصادية و التسيير بسيدي عاشور (عنابة)

تتكون اللجنة العلمية من رئيسان مشتركان و هما :

الدكتور السعيد بومنجل من كلية العلوم الإقتصادية و التسيير بسيدي عاشور (عنابة)

الدكتور كلود ألبقلي أستاذ مدير مكتب المخبر سيديماس (باريس)

و من الأساتذة التاليين :

عبدو عبدالرحمان –أستاذ بالجزائر العاصمة

بن ديب رشيد –أستاذ محاضر بعنابة

بن حبيب عبد الرزاق –أستاذ بتلمسان

بيايمي ألان –أستاذ بباريس 9 (فرنسا)
شعيب بغداد –أستاذ محاضر بتلمسان
شكيب شريف –أستاذ بتلمسان
ديليفانيس-نيكروبونتي مارية –أستاذة بتصالونيك (اليونان)
الجبوري عبد القادر – أستاذ بعنابة
كندزيجة فينكو –أستاذ بريجكا (كرواسيا)
كوليفا بيتيا –أستاذة بنناط (فرنسا)
خودري أحمد –أستاذ بالجزائر العاصمة
المتوسط محمد –أستاذ بمراكش (المغرب)
بوارو جاك – أستاذة بننسي (فرنسا)
صاري محمد – أستاذ بعنابة
زيان إدريس – أستاذة بننسي (فرنسا)
ريحان الشريف –أستاذ محاضر بعنابة –و هو رئيس لجنة التنظيم و مقرر اللجنة العلمية.

تواريخ هامة

تقبل اقتراحات المتداخلين إلى يوم 15 مارس 2007.
تصدق اللجنة العلمية في 20 أبريل 2007.
تسلم التدخلات الكاملة قبل 20 جوان 2007.
تأكيد القبول من طرف اللجنة في 15 أغسطس 2007.
أشغال الملتقى خلال يومي 10 و 11 سمتمبر 2007.

عناوين هامة

ترسل كل الاقتراحات و التدخلات إلى عنوان الملتقى الإلكتروني التالي :
<colloquefelixibis2007@yahoo.fr>
أما لكل المزيد من المعلومات اتصلوا بأحد الرئيسين :
الدكتور السعيد بومنجل من كلية العلوم الإقتصادية و التسيير بسيدي عاشور (عنابة)
<bohm_engel2005@yahoo.fr>
الدكتور كلود ألبقلي أستاذ مدير مكتب المخبر سيديماس (باريس)
<calbagli@club-internet.fr>
و لا تنسوا ملخص عن مسيرتكم العلمية مع إرسالكم الأول و شكرا.(CV)

ملاحظات هامة

يحسن أن لا يتجاوز محتوى المداخلة 15 صفحة على أن تحمل الصفحة الأولى عنوان المداخلة و معطيات صاحبها المطلوبة عامة مع تعيين الهيئة المستخدمة.
تكتب المداخلة في معالج النص "الوورد" بخط 14 باللغة العربية و 12 باللغة الفرنسية.
تخضع كل البحوث للتحكيم العلمي. و لا تقبل التي سبق تقديمها في ملتقيات أخرى أو عبر مقالات مكتوبة في المجلات المختلفة.